

تقرير النشاطات

٢٠١٥



C.L.D.H

Centre Libanais des Droits Humains
Lebanese Center for Human Rights
المركز اللبناني لحقوق الإنسان

المحتوى

6	تعريف المركز اللبناني لحقوق الإنسان
7	المناحين
8	وقائع وأرقام
9	الاعتقال التعسفي والتعذيب في لبنان
17	مركز نسيهم لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب
20	الإخفاء القسري
21	العمّال المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين
26	نظرة عامة عن وضع حقوق الإنسان وبناء القدرات وتوسيع الشبكات

تعريف المركز اللبناني لحقوق الإنسان

المركز اللبناني لحقوق الإنسان هو منظمة لبنانية غير سياسية وغير ربحية ومستقلة ترعى حقوق الإنسان، ومقرها في بيروت.

تم إنشاء المركز اللبناني لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٦ من قبل الحركة الفرنسية اللبنانية سوليدا (دعم اللبنانيين المعتقلين تعسفاً) التي تنشط منذ عام ١٩٩٦ في المعركة ضد الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

يراقب المركز اللبناني لحقوق الإنسان أوضاع حقوق الإنسان في لبنان، ويعمل ضد الاختفاء القسري والإفلات من العقاب، والاعتقال التعسفي، والعنصرية، ويوفر إعادة التأهيل لضحايا التعذيب. وينظم المركز بانتظام مؤتمرات صحفية وورش عمل ودورات تدريبية ولقاءات للتوعية حول حقوق الإنسان في لبنان ويسجل انتهاكات حقوق الإنسان ويوثقها من خلال التقارير والبيانات الصحفية. ويدعم فريق المركز اللبناني لحقوق الإنسان على أرض الواقع المبادرات الرامية إلى الكشف عن مصير جميع المفقودين في لبنان.

كما يتابع على نحو منتظم العديد من حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب بالتنسيق مع منظمات لبنانية ودولية، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاعتقال التعسفي والمقرر الخاص المعني بالتعذيب.

في العام ٢٠٠٧، افتتح المركز اللبناني لحقوق الإنسان مركز نسيهم، وهو مركز لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في بيروت، وهو عضو في المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (IRCT) الذي يوفر دعم متعدد التخصصات لضحايا التعذيب وأسرههم.

ويجمع المركز اللبناني لحقوق الإنسان مراجعة يومية للصحف حول انتهاكات حقوق الإنسان والحالات القضائية الجارية في لبنان، والتحديثات اليومية لعدة مدونات.

إن المركز اللبناني لحقوق الإنسان هو أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأورو-متوسطي ضد الاختفاء

القسري (FEMED)، وهو عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN) وشبكة اس او اس تعذيب من المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH).

المانحين

إن المركز اللبناني لحقوق الإنسان ممتن للغاية للدعم المالي الذي يتلقاه من الأفراد والمؤسسات والسفارات، مما يجعل عملنا في لبنان ممكناً. فكمهم يسمح للمركز الرد على انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل بشكل مستقل بعيداً عن المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الدينية.

• AEDH (العمل معاً من أجل حقوق الإنسان) – دعم أنشطة المساعدة القانونية للعمال المهاجرين.

• دانيدا / وزارة الشؤون الخارجية في الدنمارك – من خلال التنمية الإقليمية وبرنامج الحماية (RDPP) لدعم مشروع "المساعدة القانونية للأشخاص المعرضين للخطر في سياق الحرب في سوريا".

• المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان قدمت الدعم لمشروع "المساعدة القانونية للسجناء الضعفاء في السجون اللبنانية".

• اللجنة الدولية للصليب الأحمر – دعمت بشكل جزئي مشروع "المساعدة القانونية للسجناء الضعفاء في السجون اللبنانية".

• مؤسسة أوك – دعمت مالياً مركز نسيهم.

• المنظمة الدولية للمناهضة للتعذيب – دعمت المستفيدين من مركز نسيهم من خلال برنامج المساعدة الاجتماعية.

• مؤسسة المجتمع المفتوح – قدمت الدعم لمشروع "المساعدة القانونية للسجناء الضعفاء في السجون اللبنانية".

• صندوق سيغريد راوزينغ – أمنت للمركز اللبناني لحقوق الإنسان التمويل لمختلف الأنشطة.

• سفارة مملكة هولندا في لبنان – قدمت للمركز اللبناني لحقوق الإنسان التمويل لمختلف الأنشطة.

• صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

• دعم مشروع "تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في لبنان".

• مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – قدم الدعم للمشروع "المساعدة القانونية للأشخاص المعرضين للخطر في سياق الحرب في سوريا".

• صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب – يدعم مركز نسيهم في إعادة تأهيل ضحايا التعذيب.

• الجهات المانحة خاصة – تساهم بانتظام في تمويل أنشطة المنظمة.

الاعتقال التعسفي والتعذيب في لبنان

والاعتقال على أساس التمييز القومي والاعتقالات على أساس التوجه الجنسي، وعدم مراعاة الإجراءات.

المساعدة القضائية غير الكافية من قبل الدولة اللبنانية، والمبالغ غير الكافية التي تدفع للمحامين في نهاية كل سنة تقويمية والتي لا تغطي النفقات الحقيقية للقضايا، هي من أساس هذه المشكلة. ونتيجة لذلك، لا يملك المحامون إمكانية للدفاع بشكل فعال عن السجناء ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون تغطية نفقات معينة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأجانب الذين أدينوا لدخولهم أو إقامتهم بشكل غير مشروع ليسوا مشمولين في نظام المساعدة القانونية المقدمة من قبل الدولة اللبنانية، وبالتالي، يتركون في حالة الجمود بدون محامي للدفاع عن قضاياهم.

ويعيش اللاجئون من سوريا أيضا في وضع قانوني

الموضوع: المساهمة بشكل فعال في الحد من ممارسة الاعتقال التعسفي والتعذيب في لبنان

١. المساعدة القانونية للسجناء الضعفاء في السجون اللبنانية

في لبنان، تجاوز عدد السجناء تقريبا ثلاثة أضعاف قدرات مرافق الاحتجاز. وفي الوقت نفسه، يمكن الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين والسجناء فورا لو كان بإمكانهم الحصول على مساعدة قانونية كافية.

لا يزال عدد كبير من حالات الاعتقال التعسفي قائمة؛ أجانب محتجزين بعد انتهاء مدة عقوبتهم ومعتقلين "عالقين" في السجون لأسباب إدارية أو مالية، ومعتقلين مدانين بعدة أحكام وبنبغي الإفراج عنهم وفقا لقانون الأحكام التراكمية

وقائع وأرقام

الإعتقال التعسفي والتعذيب في لبنان

- ٦٠ محاميين (٥ يقدمون المساعدة القانونية) يقدم الاستشارات القانونية
- تلقى ٣٢٠ شخصا المساعدة القانونية في عام ٢٠١٥ (زيادة بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع ٢٠١٤)
- تم الإفراج عن ١٥٨ من السجناء الضعفاء
- تم تقديم الاستشارات القانونية إلى ١٥٧ شخص
- تم تقديم الاستشارات القانونية إلى ٢٤٣ شخص في مكتب المركز اللبناني لحقوق الإنسان
- تم نشر تقرير
- ٤ بيانات صحفية / مؤتمرات صحفية
- تم عقد دورة تدريبية للمحامين
- تم تنظيم طاولة مستديرة للنقاش
- تم عقد مؤتمر وطني للوقاية من التعذيب

العمال المهاجرين، وطالبي اللجوء واللاجئين

- مساعدة ٦٣ شخص
- تنظيم حدث
- بيان صحفي

لمحة عن وضع حقوق الإنسان وبناء القدرات وتوسيع الشبكات

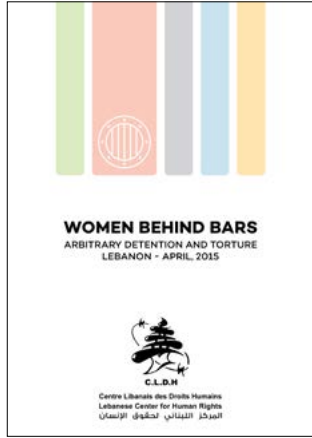
- تم الإطلاع على صفحة المدونة ٢٥٠٨٥٠ مرّة
- تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني ١٧٠٠٠ مرّة
- تم نشر ٦٦٧ مقالة على الموقع الإلكتروني منذ عام ٢٠١٣
- تم نشر تقرير
- تم تنظيم ورشتي عمل مع طلاب الصحافة (١٣٢ مشارك)
- تم تنظيم ٤ فعاليات لحقوق الإنسان (أكثر من ١٦٠ مشاركا)
- شارك ٨ طلاب في برنامج التدريب للصحافة
- تم نشر ٢١ مقالة تتعلق بحقوق الإنسان من قبل متدربين
- تم عقد مؤتمر صحفي
- أقيمت حفلة توزيع جائزة "أفضل حقوق الإنسان"

مركز نسيم لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب

- تمت مساعدة ١٣٣ مستفيدين عام ٢٠١٥
- تم تسجيل ٨٨ مستفيد جديد في عام ٢٠١٥
- ١٣٢ استشارة مقدّمة
- ١١ طبيب نفسي
- ٣٤٣ محامي
- ٢٣٨ أخصائي اجتماعي
- ١٩٠ طبيب عام

• المستفيدين هم ٨٠٪ من الذكور و ٢٠٪ من الإناث

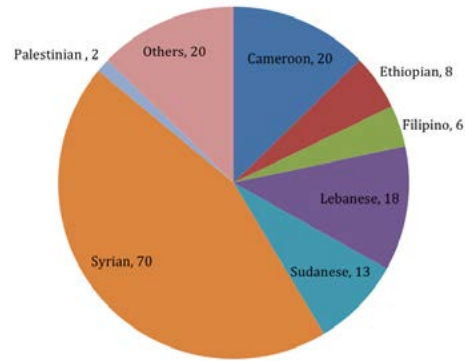
الرئيسية للتعذيب وسوء المعاملة التي تعرضت لها غالبية النساء اللواتي تمت مقابلاتهن من قبل المركز اللبناني لحقوق الإنسان وتم توثيقها في التقرير.



ووضعهم القانوني في لبنان أو أي قضية أخرى قانونية قد تكون لديهم (السكن وعمليات الإخلاء والنزاعات بشأن الأرض والإيجار والقضايا المدنية والعنف المنزلي وتسجيل المواليد وحالات الزواج المبكر والتعرف على الوثائق والوضع القانوني وتجديد الوثائق؛ وما إلى ذلك). ويتم تحويل الحالات من قبل المفوضية ووكالة العوث الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركائهم وكذلك من المنظمات غير الحكومية الأخرى. وتعطى الأولوية للغثا الأكثر ضعفاً، بما في ذلك: المثليين وضحايا العنف الجنسي والجنساني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا وضحايا التعذيب.

في المجموع، تم تقديم ٢٤٣ استشارة إلى ١٥٧ شخصاً. وكانت غالبية المستفيدين من سوريا ولبنان والكاميرون والسودان وإثيوبيا.

من بينهم، ٦ كانوا طالبي اللجوء، و ٦٠ مسجلين في المفوضية، و ٦ لاجئين غير مسجلين.



٤. التقارير المنشورة

في ١٦ نيسان ٢٠١٥، نشر المركز تقرير بعنوان "نساء وراء القضبان - الاعتقال التعسفي والتعذيب". ويذكر التقرير أن:

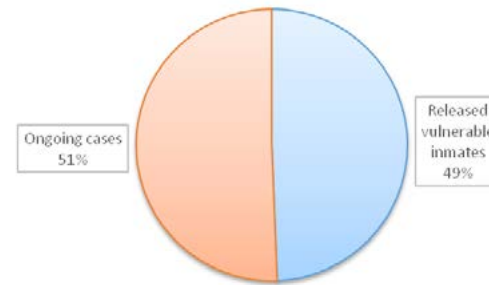
"... ٥٢% من النساء المعتقلات في لبنان في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ تعرضوا للتعذيب الشديد من قبل قوى الأمن في أثناء التحقيقات"

الضرب والحرمان والتأخير - والإذلال والتهديد والشتائم - وانتهاكات الخصوصية من قبل المحققين الذكور أو الحراس؛ تلك هي الطرق

٢٠١٥، وبالمقارنة مع عام ٢٠١٤، يظهر هذا الرقم زيادة قدرها ٢٠٠٪.

ونتيجة لهذا البرنامج، تم الإفراج عن ١٥٨ سجيناً ضعيفاً حتى الآن، وهو ما يمثل ٤٩.٤٪ من جميع الحالات المساعدة. ومع ذلك، فإن هذا الرقم سيرتفع بشكل أكبر لأن عدد كبير من ١٦٢ سجين ضعيف المتبقين لا يزالون يتلقون مساعدة من المحامين.

المساعدة القانونية للسجناء الضعفاء



من بين ٣٢٠ شخصاً تمت مساعدته في العام ٢٠١٥، كان ١٦٦ منهم لاجئين سوريين.

ويغطي برنامج المساعدة القانونية الذي ينفذه المركز اللبناني لحقوق الإنسان التدخلات التالية للسجناء في السجون اللبنانية:

- الاستشارة القانونية.
- الاتصال بالسفارة المعنية؛
- المساعدة على السفر؛
- الدفاع في المحكمة؛
- تضييق العقوبة.
- دفع رسوم القضائية؛
- المساعدة في مراكز الشرطة.
- فرض تنفيذ الأحكام بشكل متزامن.

٣. الاستشارات القانونية في مركز

في عام ٢٠١٥، وبدعم من EMHRF، بدأ المركز اللبناني بتقديم الاستشارات القانونية لللاجئين وغيرهم من الضعفاء من أفراد المجتمع المضيف (على الأخص ضحايا التعذيب) في مقر المركز اللبناني لحقوق الإنسان، ويوفر محامي اللاجئين والضعفاء من أفراد المجتمع المضيف الاستشارة بخصوص الملفات الخاصة بهم في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

غير مستقر في لبنان، فهو بلد لم يوقع على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين وببساطة يتسامح مع وجودهم على أراضيها بدون منحهم الحقوق والحماية التي ينبغي أن يحصلوا عليها كلاجئين.

عندما يتم القبض على اللاجئين السوريين من قبل سلطات في لبنان، أو عندما يكون لديهم قضايا قانونية مع الأجهزة الأمنية أو المحاكم في لبنان، فلا يمكنهم الاستفادة من الاتصالات الاجتماعية لتعيين المحامين الذين يمكنهم مساعدتهم بشكل فعال في المحاكم، وعلاوة على ذلك، بسبب قضية لجوئهم، غالباً لا يمكنهم تحمل نفقات المحامي ونظام المساعدة القانونية التي تقدمها الدولة اللبنانية غير كافي للتعامل مع العدد الكبير للطلبات (بسبب عدم كفاية التمويل). في كل عام، يوفر المركز اللبناني لحقوق الإنسان المحامين للسجناء الذين لا يستطيعون تأمينهم، وتسمح هذه المساعدة القانونية للعشرات من السجناء امكانية الافراج عنهم.

ويتم تنفيذ هذا المشروع بدعم مستمر من قبل مؤسسة المجتمع المفتوح وسفارة مملكة هولندا في لبنان. وفي العام ٢٠١٥، تمكن المركز اللبناني لحقوق الإنسان من تأمين تمويل إضافي لهذا البرنامج ومساعدة عدد أكبر من المستفيدين من أي وقت مضى. وتم تقديم التمويل الإضافي من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دانيال، والشبكة الأورو-متوسطية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٢. التنفيذ

في خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصل المركز اللبناني لحقوق الإنسان زيارة السجون اللبنانية ولقاء ضحايا الاعتقال التعسفي وضحايا التعذيب. وتمت إحالة العديد من الحالات أيضاً إلى المركز اللبناني لحقوق الإنسان من قبل زوار السجن وأسر وأقارب السجناء المعنيين. كما واصل المركز توثيق ومتابعة قضاياهم وفقاً للمتطلبات والاحتياجات المحددة للمستفيدين من البرنامج.

تمكن المركز اللبناني لحقوق الإنسان من تأمين تمويل إضافي في العام ٢٠١٥ وقام بتوسيع فريق المحامين إلى ٥ أعضاء. لذلك، زاد عدد المستفيدين من المساعدة من قبل برنامج المساعدة القانونية بشكل كبير في العام ٢٠١٤. وفي الواقع، تلقى ٣٢٠ سجيناً ضعيفاً المساعدة القانونية من جانب محامي المركز اللبناني لحقوق الإنسان في العام

للدراستات التي أجريت من قبل المركز. وتناول البيان الصحفي أيضاً أشرطة فيديو مسربة من السجناء يتعرضون للتعذيب، وذكر أن "ما حصل في سجن رومية والذي أصبح مكشوفاً ما هو سوى لمحة عامة عن ما يحدث كل يوم في مراكز الشرطة والثكنات وغيرها من أماكن الاستجواب في لبنان". وتم نشر البيان الصحفي في صحيفة السفير.

٢٣ يوليو ٢٠١٥ - طاولة مستديرة "المساعدة القانونية في لبنان في عام ٢٠١٥: حقائق وتحديات"

عقد المركز اللبناني لحقوق الإنسان طاولة مستديرة تحت عنوان "المساعدة القانونية في لبنان في عام ٢٠١٥: حقائق والتحديات". وقد تم تنظيمها تحت رعاية الأستاذ جورج جريج - رئيس نقابة المحامين في بيروت. وفي خلال هذه الطاولة المستديرة، تم عرض عمل المركز اللبناني لحقوق الإنسان في مجال المساعدة القانونية ومناقشتها. وتبع ذلك العرض التقديمي نقاش حول التحديات التي تواجه نظام المساعدة القانونية في لبنان. وفي المؤتمر الصحفي، ألقى الأستاذ جورج فياني، ممثلاً رئيس نقابة المحامين في بيروت الأستاذ جورج جريج، كلمة افتتاحية إلى جانب السيد وديع الأسمر - الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان. وتابعت الأستاذة حسناء عبد الرضا، أحد محاميي المركز اللبناني، بتقديم بعض الحقائق والأرقام من برنامج المساعدة القانونية للمركز. ثم تابع القاضي برنار شويبري، ممثل وزارة العدل، بعرض الأنشطة الحالية والمقررة من قبل وزارة العدل في مجال المساعدة القانونية.

وحضر الطاولة المستديرة ممثلون عن مختلف المنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية الدولية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والسفارات المختلفة والمؤسسات الحكومية.



لبناني يبلغ من العمر ٤٠ عاماً، اعتقل في ٢ مايو ٢٠١٥ في الصباح من قبل الأمن العام لدى وصوله إلى مطار بيروت. ووفقاً للمركز، فقد حكم عليه بالسجن غيابياً - على أساس اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب من معتقل آخر والوثائق موقعة على يد الجنرال ريمون عازار. وتمت تغطية المؤتمر الصحفي من قبل وسائل الإعلام التالية: آل بي سي، الجديد، الأنوار، اللواء، ان ان أي، المدن، وومان نيوز ولوريان لو جور.



السيد وديع الأسمر - الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان

٢٢ مايو ٢٠١٥ - تدريب للمحامين

تم تنظيم دورة تدريبية للمحامين من قبل المركز اللبناني لحقوق الإنسان. وعقدت الأستاذة حسناء عبد الرضا، إحدى المحامين في المركز دورة تدريبية للمحامين الآخرين من أعضاء نقابة المحامين في بيروت. وفي أثناء التدريب، عرضت الأستاذة عبد الرضا عدة تقنيات وأساليب لمساعدة المستفيدين.



٢٦ يونيو ٢٠١٥ - اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب

بمناسبة اليوم العالمي لمساعدة ضحايا التعذيب، أصدر المركز اللبناني لحقوق الإنسان بياناً صحفياً، مؤكداً أن ما يقارب ٦٠٪ من جميع الذين اعتقلوا بين عامي ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤ تعرضوا للتعذيب، وفقاً



السيد وديع الأسمر (الأمين العام للمركز - على اليسار) والسيدة ماري دوناي (مديرة المركز) في جلسة المحكمة

اللبناني لحقوق الإنسان بالنشاطات التالية:

٨ مارس ٢٠١٥ - مؤتمر صحفي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

بمناسبة الذكرى الأربعين ليوم المرأة العالمي، أصدر المركز اللبناني لحقوق الإنسان بيان صحفي عرض فيه بعض البيانات من تقرير "نساء وراء القضبان - الاعتقال التعسفي والتعذيب". فقال الأمين العام للمركز وديع الأسمر "لا يزال الرجال والنساء يواجهون التعذيب المنهجي على نطاق واسع في خلال التحقيقات"، مضيفاً "كنا نأمل، في خلال إعداد هذا التقرير، أن المرأة ستكون أقل تأثراً من الرجال بالاعتقال التعسفي والتعذيب، ولكن الأمر ليس كذلك."

١٦ أبريل ٢٠١٥ - إطلاق تقرير "نساء وراء القضبان - الاعتقال التعسفي والتعذيب"

عقد المركز اللبناني مؤتمراً صحفياً ونشر تقريراً بعنوان "نساء وراء القضبان - الاعتقال التعسفي والتعذيب". وبهذه المناسبة، أشار السيد وديع الأسمر، الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان، أن "أحكام المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ليست كافية لحماية الأشخاص المحتجزين من التعذيب، وخاصة لأن المتهم لا يستطيع التحدث بسرية مع محام، وبالتالي التعذيب. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتجاوز الشرطة مدة الاعتقال بدون أي تدخل قضائي".

٤ مايو ٢٠١٥ - مؤتمر صحفي

عقد المركز اللبناني لحقوق الإنسان مؤتمراً صحفياً وأثار فيه تساؤلات بشأن طارق الخوري، وهو مواطن

وكيف أجبروني على الاعتراف. حتى أنني أريته الآثار على جسدي، وطلبت رؤية طبيب شرعي، لكنه رفض أيضاً ببساطة عن طريق الإيماء برأسه".

٥ جلسات المحاكم ضد المركز اللبناني لحقوق الإنسان

عقدت أول جلسة محكمة عامة ضد أعضاء المركز اللبناني لحقوق الإنسان لشجب مزاعم التعذيب في ١٧ مارس ٢٠١٥ في قصر العدل في بعدنا (محكمة النشر). وتم اتهام أعضاء المركز اللبناني لحقوق الإنسان مع منظمات غير حكومية أخرى. وقدمت الوثيقة تقريراً شاملاً عن التعذيب في لبنان، بناء على شهادات ومعلومات من مصادرها الأولى، وشجب ممارسة التعذيب من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة والجهات الفاعلة من غير الدول.

وبعد نشر التقرير بوقت قصير، تم استدعاء شخصين من أعضاء مجلس إدارة المركز اللبناني لحقوق الإنسان، وهما ماري دوناي وديع الأسمر، من قبل الشرطة للتحقيق معهما. وشرحوا لهما أن زعيم حركة أمل نبيه بري (الذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس النواب اللبناني) قد تقدم بشكوى ضدهم لأن التقرير المذكور ذكر مزاعم التعذيب التي ارتكبتها أعضاء حركة أمل.

وقالت الشرطة أن حركة أمل تعتبر هذه الادعاءات كتحريض على الفتنة الطائفية وتعدي على وحدة البلاد وتشهير واتهامات كاذبة.

وحضر الجلسة العلنية ممثلو الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والسفارات المختلفة، ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرهم من المواطنين.

وكان من المقرر أن تعقد الجلسة الثانية في ١١ يونيو ٢٠١٥، فحضر ممثلو عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والسفارات المختلفة، ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية الدولية وحضر غيرهم من المواطنين الجلسة. إلا أنه تم تأجيل الجلسة إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٥. وفي ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٥، تم تأجيل الجلسة إلى ١٩ أبريل ٢٠١٦.

٦. الأنشطة الأخرى

في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المركز

أنحاء العالم، وقدم لمحة عامة عن الإطار لقانوني الدولي والإقليمي المحيط بالتعذيب (الإعلان العالمي، العهد، إعلان القاهرة، الميثاق العربي لحقوق الإنسان...) الذي يستطيع القضاة اللبنانيين والمدعين العامين والنواب اتباعه في مجال مكافحة التعذيب، وتناول السيد كويرز فكرة أن دور المدعي العام هو ضمان خصوصية الشخص وعدم انتهاكها في أثناء التحقيق وعدم استخدام التعذيب لانتزاع الأدلة القانونية لبناء قضية ضد المعتقل؛ يجب على النيابة العامة الإشارة إلى أن الاعترافات التي انتزعت تحت وطأة التعذيب لن يتم استخدامها، وبالتالي يكون التعذيب بلا جدوى من وجهة نظر قانونية.

وتمت تغطية المؤتمر من قبل NNA.



السيد ديرك كويرز، الأمين العام للجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة

٧. أنشطة تأييد

في خلال عام ٢٠١٥، حضر المركز اللبناني لحقوق الإنسان كجزء من أنشطة الدعوة لقاءات مع:

- وزير العدل
- وزير الخارجية
- المدير العام للأمن العام
- اجتماعان مع لجنة حقوق الإنسان في البرلمان
- الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان
- ممثل الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان في لبنان

وفي ٢٦ فبراير ٢٠١٥، حضر ممثل المركز مؤتمر صحفي بعنوان "أحلام محطمة، الأطفال المهاجرين في لبنان"، منظم من قبل جمعية إنسان.

وتحدّث السيد نضال الجردى ممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن المعاهدات الأساسية للأمم المتحدة، إلى جانب بروتوكولها الاختياري، وذكر أيضاً أن دستور لبنان يعطي حقوقاً مستمدة من الاتفاقيات الدولية في مجال الحقوق الدستورية. على هذا النحو، يؤمن التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري للمشرعين وموظفي الخدمة المدنية والقضاة وأعضاء النيابة العامة مع أدوات قوية لمكافحة التعذيب، شرط وجود إرادة سياسية للقيام بذلك.



القاضي يوهانس سيلفيس، ممثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

وألقى القاضي يوهانس سيلفيس، ممثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كلمة حول التعامل مع قضية التعذيب من قبل محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وسلط الضوء على العديد من القضايا المرفوعة بموجب المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ("لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة"). كما سلط القاضي الضوء على أهمية التفريق بين التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمعاملة المهينة، التي يعتبرها ثلاثة مفاهيم مختلفة تماماً. تناول القاضي سيلفيس حقيقة أن التعذيب غالباً ما يترافق مع حالات الإرهاب وافتقار بضرورة إجراء نقاش يتعلق باستخدام أساليب استجواب فاسية في الحالات التي يلعب فيها الوقت دوراً مهماً.

وتحدّث السيد ديرك كويرز، الأمين العام للجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، عن دور النيابة العامة في تعزيز حقوق الإنسان في جميع

التعذيب تقدّر أن ٤٥% من المعتقلين يتعرضون للتعذيب في لبنان - وهو رقم يرتفع إلى ٦٠% وفقاً لإحصاءات المركز اللبناني.



سعادة السفيرة مملكة هولندا في لبنان، هيلستر سومسين

وتابع الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان، السيد وديع الأسمر، بتذكير الحضور بأن الهدف من هذا الحدث هو توفير منصة للجهات القضائية من أجل تبادل تجاربهم ومناقشة مسارات محتملة نحو منع التعذيب في لبنان. وكما ذكر السيد الأسمر، القضاء هو على خط المواجهة في المعركة ضد التعذيب بما أن القضاة والمدعين العامين لديهم القدرة على تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية للبنان من خلال قرارات المحاكم.



السيد

١٦ سبتمبر ٢٠١٥ - بيان صحفي - الحق في التظاهر والتجمع السلمي

مع بداية أزمة إدارة النفايات في ١٧ تموز ٢٠١٥، تم تنظيم عدة احتجاجات سلمية في الفترة التالية. وفي ١٧ سبتمبر ٢٠١٥، تجمّع عدد من المتظاهرين السلميين من تجمّع "طلعت ريحتكن" أمام البرلمان حيث كان تعقد جلسة الحوار الوطني. طالب التجمّع بحل لمشكلة النفايات المترابكة منذ شهرين، واستقالة وزير البيئة. وفي خلال المظاهرة، ألقى القبض على العشرات من المتظاهرين من قبل قوات الأمن الداخلي لمجرد ممارستهم حق التظاهر. وتعرض العديد منهم للضرب لدرجة أنه تم طلب المساعدة الطبية لهم من قبل الصليب الأحمر. وأصدر المركز اللبناني لحقوق الإنسان بيان صحفي للمطالبة بالإفراج الفوري عنهم وذكر حكومة لبنان أن الحق في التظاهر والتجمع السلمي مكفول في "...الدستور اللبناني (المادة ١٣)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ١٩) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢١)".

٣١ أكتوبر ٢٠١٥ - المؤتمر الوطني للوقاية من التعذيب في لبنان

نظم المركز اللبناني لحقوق الإنسان، بدعم من سفارة مملكة هولندا في لبنان، أول "مؤتمر وطني للوقاية من التعذيب في لبنان". وجرى الحدث في بيروت تحت رعاية وزير العدل، اللواء أشرف ريفي وبحضور العديد من القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين يعملون في لبنان.

استطلع المؤتمر دور السلطة القضائية والتشريعية في مكافحة التعذيب، وناقش المشاركون مختلف الجفود التي بُذلت حالياً في لبنان للتأكد من أن البلد يلتزم بالتزاماته الدولية بصفته دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري. كما تم تعريف المشاركين أيضاً إلى السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حالات مزاعم التعذيب. وكان المؤتمر منبراً للقضاة وأعضاء النيابة العامة الذين يرغبون بالتمسك بمعايير حقوق الإنسان للاتقاء وتبادل الاهتمامات وأفضل الممارسات والدروس المكتسبة على أساس خبرتهم مع التعذيب في لبنان.

وتحدّثت سعادة السفيرة مملكة هولندا في لبنان، هيلستر سومسين عن التعذيب في سياق محدد من لبنان، وذكرت أن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة

وفي ١٤ يونيو ٢٠١٥، حضر ممثل المركز حفل بعنوان "تمكين عاملات المنازل المهاجرات في لبنان في غياب الحماية القانونية"، منظم من قبل مؤسسة عامل الدولية.

وفي ١٧ يونيو ٢٠١٥، حضر ممثل المركز مؤتمراً بعنوان "عندما يلتقي أصحاب العمل وبعاملات المنازل" وكان منظماً من قبل جمعية إنسان. وفي ١٨ يونيو ٢٠١٥، حضر ممثل المركز طاولة مستديرة للاحتفال بالذكرى الثماني مئة لماغنا كارتا، وهو حدث منظم من قبل السفارة البريطانية في لبنان. وقد عقد هذا الحدث في نقابة المحامين في بيروت.

وفي ٢٩ يونيو ٢٠١٥، حضر ممثل المركز إعلان نتائج استطلاع أجراه معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف. وكان عنوان الدراسة "الزواج المبكر في لبنان: دراسة المجتمعات اللبنانية واللاجئين السوريين".

وفي ٦ أكتوبر ٢٠١٥، حضر ممثل المركز جلسة إعلامية لإنشاء "الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية الجنوبية".

وفي ١٩ أكتوبر ٢٠١٥، حضر ممثل المركز إطلاق مشروع مكتب مغوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الممول من الاتحاد الأوروبي "مساعدة لبنان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل".

مركز نسيم لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب

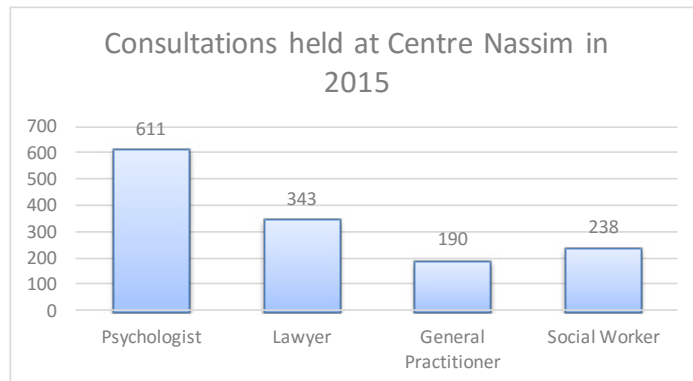
السنوات السابقة. في المجموع، يتعامل مركز نسيم مع ١٣٣ مستفيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في المجموع، تم إجراء ١٣٨٢ استشارة للمستفيدين.

وكانت الاستشارات على النحو التالي:

الموضوع: عرض وتقديم المساعدة المتعددة التخصصات لضحايا التعذيب.

١. الخدمات

في عام ٢٠١٥، استفاد ٨٨ مستفيد جديد من خدمات مركز نسيم. وفي ذلك الوقت، تابع مركز نسيم دعمه لـ ٤٥٥ مستفيد تم تسجيلهم في



٣. الحدث

في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، تم تنظيم حدثاً للأطفال المستفيدين من مركز نسيهم في مقر المركز اللبناني لحقوق الإنسان. واستطاع الأطفال اللعب والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية في بيئة آمنة وودية.

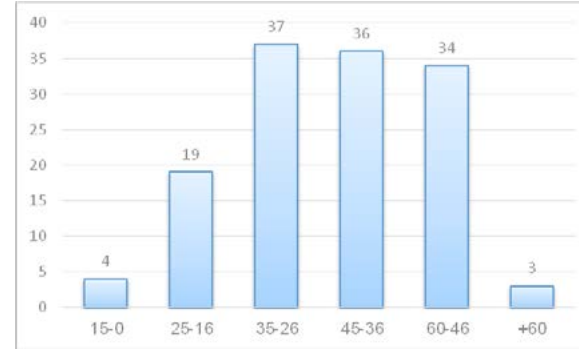
٢. الأنشطة الجديدة المتوقعة

كما هو مبين في الرسوم البيانية السابقة، أعلى عدد من المستفيدين هم من سوريا. وسيبقى المركز اللبناني لحقوق الإنسان ملتزماً بمساعدة هذه الفئات الضعيفة.

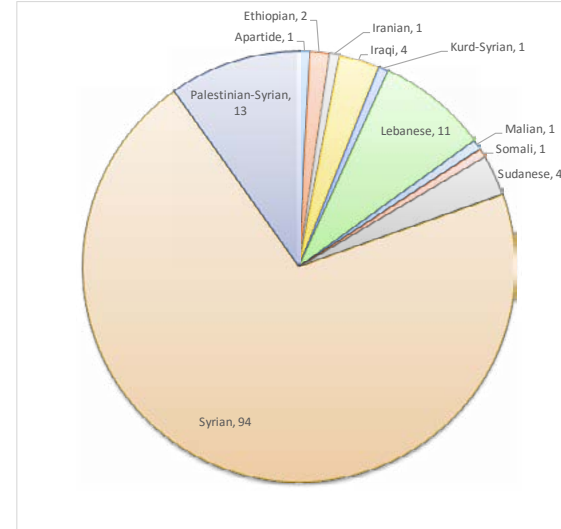
وللفترة الآتية، يخطط المركز اللبناني لحقوق لمواصلة نشاطات إعادة التأهيل، ولكنه أيضا يرغب بزيادة التأييد وأنشطة التوعية من خلال تنظيم المؤتمرات وورش العمل مع المحامين والمدعين العامين، على غرار "المؤتمر الوطني للوقاية من التعذيب في لبنان"، الذي نظم في ٣١ أكتوبر ٢٠١٥. ويأتي التخطيط لهذه الأنشطة بعد نتائج التقارير السابقة للمركز اللبناني لحقوق الإنسان حول التعذيب وكذلك نتائج UNCAT في أحدث تقرير لها وسيتم تمويلها من خلال الدعم المستمر من سفارة مملكة هولندا في لبنان.



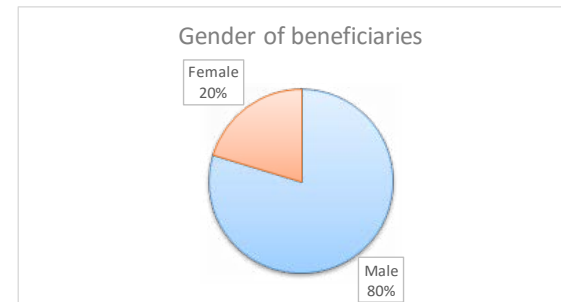
حدث لأطفال المستفيدين من مركز نسيهم



الفئات العمرية للمستفيدين من مركز نسيهم هي على النحو التالي:



وتظهر الجنسيات وعدد المستفيدين من مركز نسيهم في الرسم البياني التالي:



وينعكس جنس المستفيدين من مركز نسيهم في الرسم البياني التالي:

الإخفاء القسري

العمال المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين

الموضوع: دعم أسر المفقودين والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على هذه المسألة، وتساهم بشكل فعال في التوصل إلى الحقيقة والعدالة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

المشكلة وبدء عملية مصالحة وطنية حقيقية. لهذا السبب، يدعو المركز اللبناني لحقوق الإنسان لتحسين مشروع القانون بشأن الإخفاء القسري والمفقودين، المعدّ من قبل عدد من المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠١٥، بقي المركز في طليعة مختلف الأنشطة المضطلع بها لدعم عائلات المفقودين والعمل من أجل التوصل إلى الحقيقة والعدالة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

منذ عام ١٩٩٦، ويعمل المركز اللبناني لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع عائلات المفقودين، الذين يعانون من التعذيب النفسي لعدم معرفة ما حدث لذويهم وبالتالي لا يستطيعون الحداد بشكل صحيح على أقدارهم إذا كان قد قتلوا نتيجة الإخفاء القسري، أو للحصول على معلومات عن مكان وجودهم في حالة لا يزالون محتجزين في السجون الأجنبية. على أقل تقدير، يتعين على السلطات احترام حقهم في الحقيقة ومساعدتهم على تسليط الضوء على مصير كل الأشخاص المفقودين في لبنان من أجل حل هذه

الموضوع: رفع مستوى الوعي للمجتمع والسلطات اللبنانية حول حقوق المهاجرين واللاجئين، وتعزيز وتشجيع الحماية القانونية والاجتماعية للعمال المهاجرين و طالبي اللجوء واللاجئين.

١. الحالات الفردية المتابعة

هناك ما يقدر بـ ٢٠٠٠٠ (٥٠٠٠ أكثر مما كانت عليه الأرقام في ٢٠٠٦) من عاملات المنازل المهاجرات في لبنان، ومعظمهم من سريلانكا وأثيوبيا والغلبين ونيبال ومدغشقر. هذه النساء هي في كثير من الأحيان هن ضحايا الاستغلال، وعدم دفع الأجور، وساعات العمل الطويلة، والتحرش اللفظي، والحبس، ومصادرة جوازات السفر، والاعتداءات الجسدية والجنسية، وأحياناً التعذيب.

والمعروف عن المركز اللبناني لحقوق الإنسان الذي

يساعد أكثر من مائة شخص معتقل كل عام كفاءة فريقه المتخصص بالمساعدة القانونية. لذلك أصبحت المنظمة مستشارة على نطاق أوسع من قبل العمال المهاجرين في لبنان طلباً للمساعدة من المنظمة.

وقد حقق المركز لنتائج مرضية عن طريق حل أكثر من ثلاثة أرباع الحالات المحالة إلى المنظمة.

لا يطبق قانون العمل على عاملات المنازل المهاجرات، ويخضعن لقواعد تقييدية خاصة بالهجرة على أساس نظام "الكفالة"، مما يعرضهم لخطر التعرض للاستغلال، ويجعل من الصعب عليهم ترك صاحب عمل مسيء. وعلاوة على ذلك، يواجه الخدم الذين يشكون على أرباب العمل لإرتكاب الإساءة نظام قضائي معادي. فالحل الوحيد لمعظم العاملات المنزليات المهاجرات هو الهرب من مكان عملهم، الذي يعرضهم للاعتقال

المهاجرات ونادين لحماية قانونية أفضل، ودعون إلى إلغاء نظام "الكفالة". وتلقت النقابة المنشأة حديثاً لعاملات المنازل في لبنان دعماً واسعاً من العاملات المهاجرات في خلال هذا الحدث.

"نحن نعمل مقابل أجر ونستحق ظروف عمل أفضل" - هتفت بعض العاملات في المنازل.

٢٨ مايو ٢٠١٥ - المشاركة في ورشة عمل
حضر عضو فريق المركز اللبناني لحقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان "مقترح بديل لنظام الكفالة" و "الإجراءات العمالية المقترحة التي من شأنها تحسين ظروف العمل والمعيشة لعاملات المنازل المهاجرات في لبنان". وقد تم تنظيم ورشة العمل من قبل مؤسسة عامل.

٣ يوليو ٢٠١٥ - المشاركة في اجتماع منظمة أطباء بلا حدود
حضر عضو فريق المركز اللبناني لقاء مع منظمة أطباء بلا حدود (MSF) وغيرها من المنظمات العاملة مع العمال المهاجرين، لمناقشة نظام الكفالة وعدم وجود حماية قانونية.



٢. أحداث ١ مايو ٢٠١٥ - المشاركة في عرض الأزياء السنوي الثالث

حضر أعضاء فريق المركز اللبناني لحقوق الإنسان عرض الأزياء السنوي الثالث المنظم من قبل جمعية إنسان. وفي خلال عرض للأزياء، عرضت عاملات المنازل المهاجرات والنساء من جميع شرائح المجتمع جنباً إلى جنب أحدث التصاميم التي تبرع بها مصمموا أزياء شبان وصاعدون، كثير منهم كانوا من المهاجرين أنفسهم.

٣ مايو ٢٠١٥ - مسيرة يوم العمال ومهرجان لعاملات المنازل المهاجرات

كان المركز اللبناني لحقوق الإنسان جزء من ائتلاف المنظمات غير الحكومية التي نظمت مسيرة يوم العمال السنوي الخامس ومهرجان لعاملات المنازل المهاجرات في لبنان. ويتكون الائتلاف من: المركز اللبناني لحقوق الإنسان وحركة مناهضة العنصرية ومنظمة كفى وجمعية إنسان ومؤسسة عامل ومركز الجالية المهاجرين، FENASOL ونقابة عاملات المنازل في لبنان. في ٣ مايو ٢٠١٥، تم تنظيم عرض واحتفال ليوم العمال. وسارت عاملات المنازل المهاجرات على رأس موكب من وطني المصيطبة الى الحمراء. وتم تنظيم مهرجان ثقافي وسوق في أحد مواقف للسيارات في منطقة الحمراء. وفي أثناء العرض، هتفت العاملات



- قادة الجماعات
- الجيران لحالات إساءة المعاملة؛
- الأقارب.
- المنظمات غير الحكومية الأخرى واللجنة الدولية

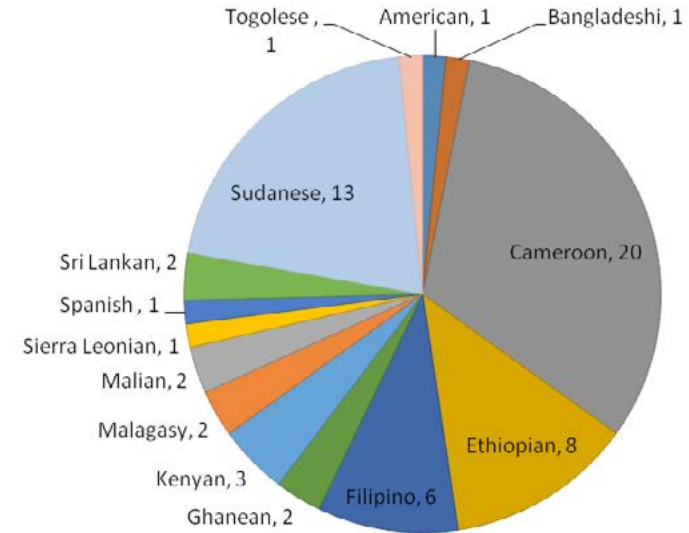
التدخلات المعتادة هي:
- تسجيل طفل
- متابعة المفوضية العليا
- تجديد الإقامة
- تقديم المشورة القانونية
- تسهيل في العودة إلى وطنهم
- متابعة مع الاعتقال الإداري
- الدفاع في المحكمة
- المشورة القانونية والتفاوض مع صاحب العمل، الخ

والاحتجاز التعسفي، أو حتى لخطر ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الانتحار.

في ظل غياب التشريعات أو الممارسات التي تحمي العمال المهاجرين، تكون تدخلات المنظمة من عدة أنواع:
- المفاوضات / الضغط على صاحب العمل - لاسترداد جواز السفر للموظف، للحصول على إذن من صاحب العمل لتغيير صاحب العمل، أو السماح للموظف مغادرة البلاد.
- الإجراءات الإدارية - أوراق التنظيم والتسجيل إلى وزارة العمل، التسجيل في الأمن العام؛
- المساعدة القانونية - إزالة شكاوى كاذبة والدفاع في المحاكم

في المجموع، تمت مساعدة ٦٣ شخصاً معرضين لخطر الاستبعاد من قبل المركز اللبناني لحقوق الإنسان في العام ٢٠١٥ وذلك بفضل العديد من الجهات المانحة. وتمت إحالة هذه الحالات إلى المركز من قبل:

جنسيات المستفيدين على النحو التالي:



٣. بيان صحفي

١٠ مارس ٢٠١٥، أصدر المركز اللبناني لحقوق الإنسان، إلى جانب أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية ومنظمة غير حكومية دولية بياناً صحفياً يدعو لحماية العمال المهاجرين وفقاً لقانون العمل وللإعتراف بنقابة عاملات المنازل.

تأسست نقابة عاملات المنازل بدعم من منظمة العمل الدولية (ILO)، والاتحاد النقابي الدولي (ITUC)، واتحاد نقابات العمال والموظفين (FENASOL) في لبنان. ومع ذلك، رفض السيد سجعان قزي، وزير العمل، بسرعة النقابة معتبراً أنها غير قانونية.

وبحسب ما جاء في بيان صحفي: "إن القرار اللبناني بحرمان عاملات المنازل الحق في تشكيل نقابة ينتهك التزامات البلد بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي هو طرف فيها. إن التزامات لبنان بموجب العهد الدولي، بما في تجاه غير المواطنين في أراضيها، وينص على أنه "لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه". كما ينص أنه "لا يجوز وضع أي قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي هي ... تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي لمصلحة الأمن القومي أو السلامة العامة". ويتطلب العهد الدولي من لبنان ضمان حصول جميع المقيمين على أراضيها حق ممارسة حرية تكوين الجمعيات، من دون تمييز من أي نوع".

وأوصت اللجنة بأنه: "يجب على الحكومة اللبنانية تعديل قانون العمل أو اعتماد قانون جديد لحماية حقوق العاملات في المنازل وإلغاء نظام الكفالة [...] وينبغي على القانون الجديد لحماية العاملات في المنازل، كحد أدنى، ضمان المساواة مع جميع العاملين المدرجين في قانون العمل. وينبغي لهذه التدابير أيضاً ضمان الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية بدون تمييز على جميع العمال".

٤. شهادة

قصة كورين، خادمة كامبوتية في لبنان

بدأ كل شيء في عام ٢٠١٤ عندما قررت كورين السفر للعمل في لبنان، على أمل توفير بعض المال ثم العودة إلى الكامبوت، حيث الأجور أقل من ذلك بكثير. لذلك وقعت في الكامبوت على عقد مع وكالة التوظيف التي تضمن ظروف عمل مناسبة في لبنان.

ولكن أصبحت في لبنان، اخذت الضمانات وبدأ كابوس مثل أسوأ أشكال العبودية بالنسبة لكورين. فكانت تبدأ العمل كل صباح في الساعة السادسة وتنتهي في الساعة الواحدة بعد نصف ليل. ففقدت الوزن وأصبح تعاني من سوء التغذية لأنها كانت تأكل فقط بقايا الطعام. لم يسمح لها أن تخرج بدون مرافق أو دون الحصول على إذن، وتمت مصادرة جواز سفرها وهاتفها للحد من حرية تحركاتها وسمح لها بالتحدث إلى أسرتها مرة واحدة فقط في الشهر.

بعد معاناتها من نقص التغذية وإصابتها بخلع في الظهر، قررت أخيراً الذهاب إلى ما وصفته بـ "المكتب" (وكالة التوظيف) للمطالبة بوضعها مع في أسرة جديدة. ولكن النقل لم يحسن من حالتها. فلم تكن الأسرة الجديدة التي تضم ١٢ طفلاً تعاملها على نحو أفضل. فكانت تعمل أكثر وفي ظروف أصعب.

لذلك قررت أخيراً الهرب، ووضعت نفسها في وضعية غير قانونية وفي خطر الاعتقال. مكثت لدى أحد الأصدقاء وبدأت تبحث عن احتمالات لمغادرة لبنان. اتصلت بعدة منظمات غير حكومية لطلب المشورة ومن ثم أُحيلت إلى المركز اللبناني لحقوق الإنسان حيث ساعدها فريقنا على إيجاد وسيلة للعودة إلى بلدها.

عندما التقينا بها في مكتب المركز في الدورة، كانت كورين بصحة صديقة تواجه نفس الوضع ولكن عودتها غير ممكنة بعد. تحدثت عن حياتها اليومية في الخدمة المنزلية في لبنان والليالي التي قضاها بالبقاء والشعور باليأس. حتى أنهن تحدثت عن العديد من حالات الانتحار بين النساء العاملات مثلهن.

ولكن على الرغم من المعاناة التي مررن بها، لم تحمل تلك الفتيات الضغينة تجاه لبنان. فقد أعربن

عن أسفهن لأن بعض الناس يتصرفون كماكي عبيد حقيقيين.

وقالت كورين في النهاية "فقط لو كانت الأسر تعاملنا كبشر، لكنا عشنا بسلام في قلوبنا وفي عقولنا".

ويوم المكتبة المفتوحة.

وفي ٢٨ فبراير ٢٠١٥، نظم المركز اللبناني لحقوق الإنسان ورشة عمل ثانية، في الجامعة اللبنانية الأميركية، كجزء من المشروع.



ورشة عمل الصحافة في الجامعة اللبنانية الأميركية

وشهد المدربون، السيدة ليال بهنام (مؤسسة مهارات) والسيد وديع الأسمر (المركز اللبناني لحقوق الإنسان) على أهمية النهج والموضوعية في التقارير حول حقوق الإنسان. وأظهر الطلاب اهتماماً كبيراً في توسيع معارفهم وفي نهج التقرير في مجال حقوق الإنسان.

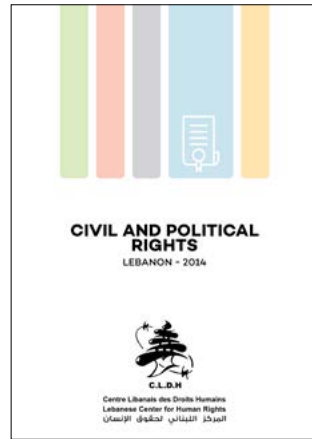
وفي ٢٤ نيسان ٢٠١٥، نظم المركز اللبناني لحقوق الإنسان ورشة عمل ثالثة، في الجامعة اللبنانية، وذلك كجزء من المشروع.



ورشة عمل الصحافة في الجامعة اللبنانية

في لبنان، ويقوم بدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها في هذا الصدد في إطار المراجعة الصحفية، وينشر النتائج في تقرير بعنوان "الحقوق المدنية والسياسية"

يغطي هذا التقرير الفترة من يناير ٢٠١٤ إلى ديسمبر ٢٠١٤.



ويركز التقرير على موضوعات حقوق الإنسان التالية:

- الحقوق والالتزامات المدنية والسياسية في لبنان.
- الحق في الحياة؛
- الاحتجاز والتعذيب.
- الاضطهاد القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي.
- حقوق المرأة.
- شؤون اللاجئين في لبنان.
- العمال المهاجرين في لبنان.
- التمييز؛
- حريات التعبير والرأي.
- المحكمة الخاصة بلبنان.
- إدارة القضاء اللبناني.

٢. الحملة الصحفية لحقوق الإنسان

بدعم من صندوق الديمقراطية، استمر المشروع الذي يحمل عنوان "تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في لبنان" في خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهدف المشروع هو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في لبنان من خلال تنظيم نشاطات موجهة لطلاب الصحافة. وتضمن المشروع سلسلة من ورش العمل وبرنامج تدريب للطلاب في الصحافة، وفعاليات حول حقوق الإنسان في الجامعات اللبنانية وتنظيم مؤتمر صحفي

نظرة عامة عن وضع حقوق الإنسان وبناء القدرات وتوسيع الشبكات

وحتى هذا التاريخ، تمت زيارة الموقع أكثر من ١٧,٠٠٠ مرة وهو يضم ٦٦٧ مقالة.

ويتم تحديث كل من الموقع والمدونة الصحفية بشكل يومي.

كما واصل المركز اللبناني الحفاظ على وإضافة منشورات جديدة للمكتبة المفتوحة. وبدعم من صندوق الديمقراطية، تمت إضافة أكثر من ٨٠ كتاب إلى المكتبة.

١. التقارير المنشورة

في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥، تم اطلاق تقرير بعنوان "الحقوق المدنية والسياسية - ٢٠١٤". وقد أعد هذا التقرير بدعم من سفارة مملكة هولندا في لبنان.

ومنذ العام ٢٠٠٧، يضع المركز اللبناني لحقوق الإنسان تقييماً لوضع الحقوق المدنية والسياسية

الموضوع: تقديم صورة واضحة وكاملة لوضع حقوق الإنسان في لبنان، والعمل بشكل فاعل إلى جانب المنظمات اللبنانية غير الحكومية لحقوق الإنسان الأخرى

في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز اللبناني لحقوق الإنسان جمع مراجعة الصحف اليومية، وكل المواد المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان كما نشرت في الصحافة اللبنانية.

ويدير المركز حالياً مدونة صحفية (www.cldhpressreview.blogspot.com) وموقع للمراجعة الصحفية على شبكة الانترنت (www.rightsobserver.org).

تمت زيارة المدونة ٢٥٠,٨٥٠ مرة، وهي تشمل ١٦٦٣٨ مقالة.

وكذلك صفحة المركز على الإنستاجرام لديها ١٣٦ متابع.



حدث حول حقوق الإنسان في الجامعة اللبنانية في صيدا

سلكا (حركة مكافحة العنصرية) والدكتور خلود الخطيب (الجامعة اللبنانية الدولية) تحدثن عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين واللاجئات السوريات.

في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥، نظم المركز اللبناني لحقوق الإنسان مؤتمر صحفي كجزء من المشروع. وخلال المؤتمر الصحفي، عرض السيد وديع الأسمر – الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان سلسلة من ورشات العمل مع طلاب الصحافة، وبرنامج تدريب لطلاب الصحافة، وأحداث حول حقوق الإنسان في مختلف الجامعات اللبنانية التي تم تنظيمها كجزء من المشروع. كما عرض في المؤتمر الصحفي، الإنجازات الرئيسية للمشروع وتم تسليم الشهادات للمتدربين الذين كاموا جزءاً من المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم جائزة للمتدربة لمهاراتها المتميزة.

وتبع ذلك المؤتمر الصحفي، يوم مكتبة مفتوحة. وتمت تغطية المؤتمر صحفي في: NNA، Mo5tar، طرابلس سكوب، لبيانون فايلز، Lobnan.org، Noursat.tv.

٣. وسائل التواصل الاجتماعي

في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المركز اللبناني لحقوق الإنسان ناشطاً بشكل يومي على عدة مواقع تواصل اجتماعي. فصفحة المركز اللبناني لحقوق الإنسان على الفيسبوك تضم ١٣٥٦ "معجب"، ومجموعة الفيسبوك الخاصة بالمركز تنشط يوميا، وكانت تضم ١٨٦١ عضو في نهاية العام.

كما يستخدم المركز اللبناني موقع تويتر للتواصل مع أتباعه وعددهم وصل إلى ٧٤١ أتباع في عام ٢٠١٥.

الجهات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن وضع مشاريع القوانين التي قدمت إلى البرلمان لتجريم التعذيب وإنشاء آلية الوقاية الوطنية.



حدث حقوق الإنسان في جامعة سيدة اللويزة – اللويزة (NDU)

وفي ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥، نظمت المركز اللبناني حدث في الجامعة اللبنانية في صيدا.



حدث حول حقوق الإنسان في الجامعة اللبنانية في صيدا

وتحدث السيد وديع الأسمر (المركز اللبناني لحقوق الإنسان)، والسيد نديم حوري (هيومن رايتس ووتش) والدكتور خلود الخطيب (الجامعة اللبنانية) عن حقوق الأقليات في زمن الحرب من حيث الحماية في منطقة الشرق الأوسط.

في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥، نظم المركز حدثاً حول حقوق الإنسان في الجامعة اللبنانية الدولية في بيروت، وذلك كجزء من هذا المشروع.

السيدة كارول منصور (الأونروا)، والسيدة فرح

شدد المديرين، السيد حبيب بطاح (تقرير بيروت) والسيد وديع الأسمر (المركز اللبناني لحقوق الإنسان) على أهمية النهج والموضوعية في التقارير حول حقوق الإنسان، وتحدث السيد بطاح عن وسائل الإعلام الرئيسية على أنها صوت النخبة من رجال الأعمال والسياسيين، وعن أهمية إخضاع صناعات القرار للمساءلة، وعن العلاقة الأخلاقية بين الصحفي وصانع القرار، الخ

في ٢٩ يوليو ٢٠١٥، نظم المركز اللبناني لحقوق الإنسان أول حدث حقوق الإنسان، في مكتب المركز، كجزء من المشروع.



حدث حول حقوق الإنسان، مع طلاب من جامعة بيروت المفتوحة

وتحدث السيد وديع الأسمر (المركز اللبناني لحقوق الإنسان) والسيدة فرح سلكا (الحركة المناهضة للعنصرية) عن قضايا حقوق الإنسان العامة، وشددت السيدة سلكا على قضية عاملات المنازل المهاجرات في لبنان.

وقد تم تنظيم هذا الحدث بدعم من مركز حقوق الإنسان في جامعة بيروت العربية.

وفي ٧ أكتوبر ٢٠١٥، نظم المركز اللبناني بالتعاون مع نادي حقوق الإنسان في جامعة سيدة اللويزة، حدث حول حقوق الإنسان في جامعة سيدة اللويزة. وتحدث السيد وديع الأسمر (المركز اللبناني لحقوق الإنسان) والسيد سعد الدين شاتيلا (الكرامة لحقوق الإنسان) عن قضية التعذيب في لبنان.

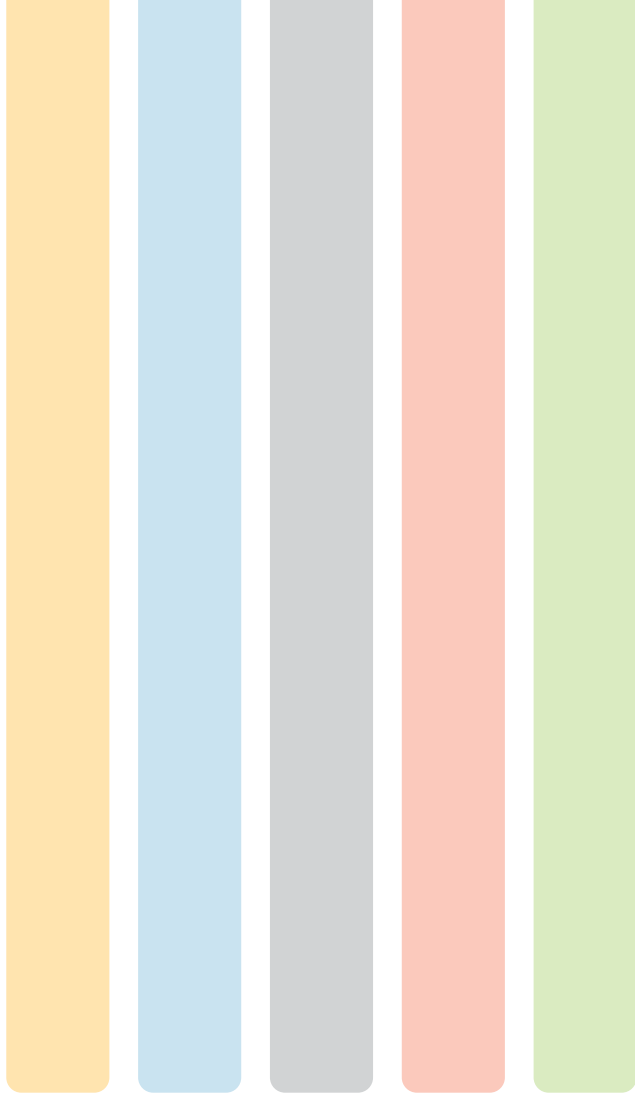
تحدث السيد الأسمر عن التعذيب، وتعريفه والاتفاقيات والإعلانات المختلفة ذات العلاقة، وكذلك آليات الوقاية المطبقة في بلدان مختلفة في العالم. وتحدث السيد شاتيلا تحديداً عن التعذيب في لبنان، وكيف يمكن أن يرتكب من قبل



المتدربات التي شاركن في المشروع



الآنسة فابيسا هزو وهي تتلقى جائزة أفضل مقالة حول حقوق الإنسان



www.cldh-lebanon.org



Registration 2008/218
Dora, Mar Youssef st, Bakhos
Bldg, 7th floor. Beirut, Lebanon
01.24.0023 | 01.24.0061